اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه ابو داود والبيهقي من طرق قال الشيخ ابو محمد الجويني وصاحب الكافي وغيرهما معنى كلام علي رضي الله عنه لكان مسح الاسفل اولى لكونه يلاقي النجاسات والاقذار لكن الرأي متروك بالنص قال اصحابنا ولانه موضع لا يرى غالبا فلم يجز الاقتصار عليه كالباطن الذي يلي بشرة الرجل قالوا واما مسحه مع الاعلى استحبابا فعلى طريق التبع للاعلى لاتصاله به بخلاف الباطن قال اصحابنا ولان القول بجوازه خارق للاجماع فكان باطلا ونقل الشيخ ابو حامد والمحاملي وابن الصباغ والروياني وغيرهم عن ربيعة انه قال الاجمع المسلمون على انه لا يجزي الاقتصار على الاسفل وقال القاضي ابو الطيب قد تعلق قال اصحابنا خالفنا بوا سحق اجماع الفقهاء قبله في هذه المسئلة فلم يعتد بقوله والله اعلم

فرع لو مسح فوق كعبه من الخف او مسح باطنه الذي يلي بشرة الرجل لم يجزه بالاتفاق ولو اقتصر على مسح حرف الخف قال البغوي هو كاسفله ولو اقتصر على مسح عقبه ففيه طرق احدها انه كاسفله نقله البغوي والثاني ان قلنا يجزي الاسفل فالعقب اولى والا فوجهان لان العقب اقرب الى الاعلى ذكره القاضي حسين والثالث ان قلنا لا يجزي الاسفل فالعقب اولى والا فوجهان وهو ضعيف والرابع قاله الماوردي والروياني ان قلنا مسح العقب ستة اجزاه والا فوجهان احدهما لا يجزي كالساق والثاني يجزي لانه في محل الفرض والخامس قالت ثبى ان قلنا مسحه ليس بسنة لم يجزي والا فوجهان كاسفله والسادس الجزم باجزائه حكاه الروياني قال الرافعي الاظهر عند الاكثرين انه لا يجزي وهذا هو المذهب المعتمد

فرع قال اصحابنا يجزي المسح باليد وباصبع ونحتشبه او جزء منها او غيرها ولا يستحب تكرار المسح بخلاف الراس لان المسح هنا بدل فاشبه التيمم هذا هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور بل نقل امام الحرمين والغزالي وغيرهما ان التكرار مكروه وحكى الرافعي عن بعض وجها انه ليس التكرار واختاره ابن المنذر وحكى ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعطاء رضي الله عنهم الاقتصار على مسحه واحده وهذا هو المعتمد ولم يثبت في التكرار شئ فلا يتصار اليه

فرع لو غسل الخف بدل مسحه فالصحيح عند الاصحاب جوازه وفيه وجه كما سبق في الراس فعلى الصحيح هو مكروه وقد تقدم في كراهة غسل الراس وجهان وسبق بيان الغرق قال القاضي حسين لو غسل الخف بدل مسحه او وضع يده المبتله عليه ولم يمرها عليه او نظر الماء عليه ولم يسل اجزاه عند الاصحاب وعند الفقال لا يجزيه كما ذكرناه في الراس هذا مذهبنا وحكى ابن المنذر فيما اذا غسل الخف او اصابه المطر ونوى انه يجزيه عن الحسن بن صالح واصحاب الراي وسفيان الثوري واسحق وعن مالك واحمد لا يجزيه واختاره ابن المنذر

فرع قال امام الحرمين والغزالي قصد استيعاب الخف ليس بسنة بل السنة مسح اعلاه واسفله لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم الا مسح الاعلى والاسفل واطلق جمهور الاصحاب استحباب استيعاب الخف بالمسح ممن اطلق هذا العبدري القاضي حسين والغوراني والمتولي والرجاني في كتابه البلغه وصاحب العده وغيرهم

فرع لو كان اسفل الخف نجسا نجاسه يعفى عنها لا يمسح على اسفله بل يقتصر على مسح اعلاه وعقبه وما لا نجاسه عليه صرح به امام الحرمين والغزالي في البسيط والوجيز والمتولي والروياني واخرون قال الروياني لانه لو مسحه زاد التلويث ولزمه حينئذ غسل اسفل الخف والله اعلم

فرع في مذاهب العلماء في استحباب مسح اعلا الخف دون الواجب من اعلاه قد ذكرنا ان مذهبنا استحباب مسح اسفله وان الواجب اقل جزء اعلاه وبه قال الاوزاعي وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن ابي وقاص وعبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز ومكحول والنخعي ومالك وابن المبارك واسحق وحكى ابن المنذر عن الحسن وعروه بن الزبير وعطا والشعبي والنخعي والاوزاعي والثوري واصحاب الراي واحمد انه لا يستحب مسح الاسفل واحتج ابن المنذر واصحابه بحديث علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي وقد سبق بيانه وبحديث المغيره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)